# الفصل الخامس

# الهيئة العامة لصندوق رعاية المصريين بالخارج

## اقتراح مشروع بقانون الهيئة العامة لصندوق رعاية المصريين بالخارج :

١- منذ عام ١٩٩٥م اقترح السفير الدكتور / مصطفى عبد العزيز مساعد وزير الخارجية للشئون القنصلية الأسبق إنشاء صندوق قومي لرعاية المصريين في الخارج ووافق رئيس مجلس الوزراء في حينه على الفكرة من حيث المبدأ ، وفيما يلي ملخص له :

### أ- الغاية من إنشاء هذا الصندوق :

يهدف الصندوق إلى توفير مزيد من الرعاية للمواطنين بالخارج ، عن طريق التكافل الاجتماعي خصوصًا في الحالات التالية :

- تجهيز ونقل جثامين المتوفين إلى أرض الوطن ، وفي حالة الدفن محليًّا يتحمل الصندوق تكاليف ذلك ويتولى الصندوق استرداد التكاليف من الجهات التابع لها المتوفى في حالة وجود نظام خاص يغطي مثل هذه التكاليف .
- توفير الرعاية القانونية عند الضرورة بالنسبة للقضايا غير التجارية .
- مواجهة المتطلبات الأساسية والضرورية الناجمة عن الحوادث أو الكوارث المفاجئة التي يتعرض لها بعض المواطنين .
- توفير الإعاشة المؤقتة للمواطنين العائدين من الدولة التي يتواجدون بها في حالة عدم توفيرها .

- ما يقرره الصندوق من حالات إضافية مستقبلا .
- ليس هناك تعارض بين إقامة هذا الصندوق القومي الشامل وإقامة صناديق أو أنظمة أخرى تتم بجهود ذاتية لخدمة المصريين بالخارج في الدول المقيمين بها.

**ب ـ موارد الصندوق :**

يعتمد هذا الصندوق على موارد متعددة منها :

- اسهامات أولية من وزارات الدولة المعنية برعاية المصريين (التضامن الاجتماعي – الأوقاف – القوى العاملة – التعليم العالي والبحث العلمي – الخارجية – الأزهر – الداخلية – وزارة الدولة لشئون الهجرة ورعاية المصريين بالخارج) .
- فرض رسم محدود (دولارين) على بعض المعاملات القنصلية الخاصة بالمصريين بالخارج تخصص حصيلته لحساب هذا الصندوق .
- النظر في إمكانية تخصيص نسبة مئوية من المتحصلات القنصلية لصالح هذا الصندوق .
- زيادة دولار واحد على كل تذكرة سفر تصدر للمواطنين بالخارج .
- فتح باب التبرعات في هذا الصندوق .
- حصيلة الحفلات والنشاطات الخيرية التي تقام لصالح المواطنين المصريين في الخارج .
- المساعدات والهبات من الهيئات والمنظمات الدولية أو الإقليمية .
- يمكن أن تؤول إلى هذا الصندوق أي أصول مخصصة في أوعية أخرى لرعاية المواطنين في الخارج .

- يتم إدارة أموال هذا الصندوق بأسلوب يمكن من تنمية موارده (ودائع بفوائد) .

**ج ـ إدارة الصندوق :**

- للصندوق كيان مستقل ، وسيكون له شخصية اعتبارية ومقره وزارة الخارجية (أو وزارة شئون الهجرة ورعاية المصريين بالخارج) مع التنسيق بينهما .
- بحث الصيغة المناسبة لمشاركة المصريين بالخارج ووزارات الدولة المعنية برعايتهم في إدارة نشاط الصندوق .

٢- في يوم الأحد الموافق ٢٠٠٠/٥/١٤م نشرت الأهرام في صدر صفحتها الأولى التأمين على العمالة المصرية في الخارج وتغطية أخطار الإصابة وتكلفة العودة إلى البلاد :

قررت اللجنة الوزارية الخاصة بتحسين أوضاع العمالة المصرية في الخارج في اجتماعها برئاسة رئيس مجلس الوزراء أن تقوم وزارة القوى العاملة والهجرة بالتنسيق مع وزارات العمل بالدول المستقبلة للعمالة المصرية بتعميم نظام التأمين الذي يغطي أخطار الوفاة والإصابة والعجز ، وتأمين العودة إلى البلاد عن طريق شركات تأمين متخصصة .

كما قررت اللجنة التنسيق مع الدول المستقبلة للعمالة حول تحديد نوعيتها المطلوبة للسوق ، والتوسع في إعلام العمالة بظروف واحتياجات الأسواق الخارجية، وإتباع القواعد التي تكفل لها الاستمرار في النشاط .

٣- وفي ٢٠٠٢/٩/١٨م نشرت صحيفة الأهرام عن مشروع للتأمين على المصريين بالخارج :

انتهت وزارة القوى العاملة والهجرة من خلال اللجنة المصرية الخاصة بالتأمين على العاملين بالخارج فى حالات الحوادث والوفاة ونقل الجثمان والعودة

المفاجئة للمؤمن عليه عند إلغاء التعاقد والمساندة القضائية ، ويقترح المشروع صرف ٢٠ ألف جنيه كتأمين للوفاة الطبيعية عند حدوثها خارج أرض الوطن ، وبالنسبة للحوادث بالخارج فيصرف للمؤمن عليه أو لورثته ٢٠ ألفًا أو للمستفيدين من التغطية بشرط أن تكون الوفاة خلال سنة من تاريخ وقوع الحادث ، وفي حالة العجز الكلي المستديم خلال سنة من تاريخ وقوع الحادث ، يصرف للمؤمن عليه أيضا عشرون ألف جنيه ، أما في حالة العجز الجزئي المستديم الذي يحدث خلال سنة من تاريخ وقوع الحادث ، فيصرف للمؤمن نسبة من مبلغ تأمين الوفاة والعجز الكلي المستديم وفقًا لنسبة العجز الجزئي الذي أصابه وتحدد نسبة العجز وفقًا لتقرير الجهات الطبية الحكومية في مصر أو في دولة العمل وبمراعاة ما هو معمول به في هذا الشأن من قوانين التأمينات الاجتماعية .

٤- وفي ٥ نوفمبر ٢٠٠٧م أفادت الأهرام عزم السيد وزير الخارجية التقدم بمشروع إنشاء الهيئة العامة لرعاية المصريين بالخارج لمجلس الوزراء تمهيدًا لعرضه على مجلس الشعب ، ومن المنتظر أن تبدأ الهيئة عملها بشكل فعلي مع بداية العام المقبل ، وسوف تعني بتوفير التمويل اللازم لسد بعض الثغرات الموجودة في منظومة رعاية الدولة لأبنائها في الخارج ، مثل الرعاية القانونية ، والإعاشة لمن تستدعى ظروفه ذلك ، وتستهدف الهيئة وفقًا للمشروع الذي سيتم عرضه على مجلس الوزراء ، دعم الجهات التي تقدم خدمات اجتماعية وثقافية وقانونية للمصريين بالخارج ، وتشجيع إقامة صندوق تكافل اجتماعي وتأميني أو أي أنظمة أخرى بالتنسيق مع الجهات المصرية لتوعية المواطنين والمهاجرين بحقوقهم وواجباتهم ، وتأتي أهمية مشروع إنشاء الهيئة بالخارج ، ليس فقط لكونه يقدم خدمات لستة ملايين مصري بالخارج ، ولكن أيضًا لكونه سيؤثر بشكل غير مباشر على نحو ثلاثين مليون مصري داخل الوطن من أسر وأقارب المصريين بالخارج ، فضلا عن أن حجم تحويلاتهم المباشرة تقدرها بعض الدراسات بنحو تسعة مليارات دولار سنويًّا.

٥- وفي يوم الأحد الموافق ٢٠٠٨/٦/٨م اجتمعت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب لدراسة مشروع الهيئة العامة لرعاية المصريين بالخارج المقدم من وزارة الخارجية بالتعاون مع وزارة القوى العاملة ، وفي هذا الإطار تم استعراض المشروع خلال الاجتماع المشار إليه عبر التركيز على المحاور التالية :

أ- الحاجة الشديدة والملحة لإنشاء آلية قادرة على تقديم الدعم اللازم للمواطن المصري بالخارج سواء المادي أو المعنوي أو القانوني ، وذلك في حالات الحوادث، أو مواجهة الاتهامات ، أو التعرض لمشكلات مع أصحاب العمل ، أو الإعسار المادي ، وغير ذلك من المشكلات التي لا قبل لوزارة الخارجية بالقيام بأعبائها في ضوء محدودية الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لها ، والتأكيد على أن أهم أهدافها يجب أن تتمثل في توفير الرعاية القانونية ، الإعاشة الكريمة ، التوعية ، دعم الخدمات الاجتماعية والثقافية والتعليمية ، إقامة صناديق التكافل ، وكل الأنشطة الإضافية التي تضمن تحقيق أهداف الهيئة .

ب- استعراض الجهود المضنية التي تقوم بها وزارة الخارجية للإشراف على المصريين في الخارج وتوفير أقصى حماية ممكنة لهم ، وكذا أهم المشكلات والمعوقات التي تقابلها أثناء قيامها بهذه الجهود ، وأوجه القصور التي تستدعي إنشاء الهيئة المقترحة ، وعلى سبيل المثال :

- ضخامة عدد المواطنين المصريين بالخارج ، حيث إن الحصر المبدئي المتوافر لدى وزارة الخارجية حوالي سبعة ملايين مواطن ، علاوة على أن عددًا لا يستهان به يقيم في دول عديدة بصورة غير شرعية أو قانونية ، وبالتالي لا يمكن حصره لتقديم الرعاية له .
- عدم وجود آليات قادرة على رفع وعي وكفاءة المواطن المصري قبل سفره إلى أية دولة ، علاوة على ضمان حقوقه والتأكد من إعداده للعمل الذي يرغب في الالتحاق به .

- عدم توافر آلية "فعالة" للرقابة على عقود العمل ومكاتب إلحاق العمالة لضمان الحد الأدنى من حصول المواطن المصري على حقه ، وعدم تعرضه للمشكلات بعد سفره .

- محدودية الموارد المالية والبشرية المتاحة لوزارة الخارجية وبعثاتها بالخارج ، في الوقت نفسه الذي تطالب فيه يتحمل المسئولية كاملة عن مواطنيها في الخارج ، حيث أن جالياتنا في بعض الدول قد تصل أعدادها إلى حوالي مليون ونصف مليون مواطن (ليبيا والمملكة العربية السعودية) ، بينما لا يتعدى تمثيل بعثاتنا فيها بعثتين أو ثلاثة على الأكثر ، ولا يزيد عدد العاملين في هذه البعثات عن بضع عشرات ، إضافة إلى أنه في حالات الطوارئ التي تستلزم الانتقال إلى مدن أخرى بعيدة أو وقوع حادثة ما أو تعرض أي من المواطنين المصريين لأي مكروه أو قضية أو إيقاف راتبه مثلا لا تتوافر الموارد المطلوبة ، وفي الكثير من الأحيان يتحمل أعضاء البعثة النفقات على حسابهم الخاص ، إذ إن معالجة أي حالة طارئة مما ذكرته تستلزم استصدار قرار وزاري ، وهو ما لا تتأخر فيه الوزارة في حدود المتاح لها من إمكانيات وفي إطار الدور المنوط بها.

٦- وفي صحيفة الأهرام وبتاريخ ٢٠١٠/٣/٣١م نشرت خبرا يفيد موافقة لجنتى القوى العاملة والعلاقات الخارجية بمجلس الشعب ، على الاقتراح بمشروع القانون المقدم من النائب مصطفى قرشي بإنشاء الهيئة العامة لرعاية المصريين بالخارج ، على أن تكون لها الشخصية الاعتبارية ومقرها مدينة القاهرة ، وتتبع وزارة الخارجية والقوى العاملة ، وقد وافقت وزيرة القوى العاملة على إنشاء صندوق لرعاية المصريين العاملين بالخارج على أن يمول تمويلا ذاتيًا ، ويتبع مناصفة القوى العاملة والخارجية .

والمقصود من هذه الهيئة الدعم المادي والتمويل لرفع كفاءة وأداء خدمات أفضل للمواطنين المصريين بالخارج ، ويشارك في مجلس إدارتها عدد من أعضاء

الهيئات والوزارات ، وجهات أخرى منها مجلس الدولة والرقابة المالية والمتمثلة في الجهاز المركزي للمحاسبات ، وسيكون دور مجلس الدولة مراقبة وانضباط العمل بالهيئة من الناحية القانونية .

والهيئة ستقوم بتوفير التمويل الذي سيتم من خلاله التعاقد بشكل جماعي مع المكاتب القانونية ذات الخبرة القانونية بالدول العربية والأجنبية للدفاع عن حقوق المصريين بالخارج ، ومساعدتهم والوقوف بجانبهم في أي قضايا ، وذلك في ضوء القواعد والضوابط التي يضعها مجلس إدارة الهيئة .

تتضمن الموارد والتبرعات والهبات والوصايا والإسهامات المالية ، وحصيلة طابع الهيئة الذي سيصدر قرار بتحديده من مجلس الدولة ، وأيضًا عائد استثمارات أموال الهيئة ، فضلا عن موارد أخرى تقرر للهيئة طبقًا للقانون ، كما نص مشروع القانون على استقلالية موازنة الهيئة ويكون لها حساب خاص بالبنك المركزي ، أو في أحد البنوك الأخرى بموافقة وزير المالية تودع فيه حصيلة مواردها ، وتعتبر أموالها أموالا عامة ، كذلك يكون للهيئة مجلس إدارة مدته ثلاث سنوات ، وله السلطة العليا المهيمنة على شئونها ، ويختص بتصريف أمورها وتقرير السياسة العامة التي تسير عليها والخطة السنوية لمشروعاتها ، ويكون لديه القدوة على اتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق رعاية المصريين في الخارج وإصدار اللوائح المتعلقة بشئونها الفنية والإدارية والمالية .

ولقد أصبح من الضروري الإسراع في استكمال الإجراءات القانونية لإقامة الهيئة العامة لصندوق رعاية المصريين بالخارج ، بدلا من استمرار الخلاف بين الوزارات حول تبعية الصندوق وإدارة نشاطه ووسائل تمويله ، ويظل الخاسر الأول هو المواطن الذي ظل منتظرا عشرات السنوات ، وحتى يحقق الأهداف التي قام من أجلها يكون تبعيته لوزارة شئون الهجرة ورعاية المصريين بالخارج ، ويمثل في مجلس إدارته الوزارات والجهات ذات الصلة ومقره القاهرة ، مع اختيار عناصر لديها

الخبرة والكفاءة لممارسة نشاطه في الخارج على أن يؤول لها أصول وموجودات المكاتب العمالية التي تعمل بخبرات محدودة وجهود متواضعة ونتائج لا تتناسب مع طموحاتنا وعلى القوى العاملة التفرغ لمهامها الداخلية من تدريب وتشغيل وحل مشكلات العمالة وأصحاب الأعمال والنقابات العمالية الرسمية والمستقلة ، واقتصار دورها بالنسبة لراغبي الالتحاق بالعمل فى الخارج على مراجعة العقود وتلقي طلبات احتياج الجهات الخارجية للعمالة بأنواعها ومستوى تدريبها .